



## توقع إنتاج 3.6 مليون قنطار من الحبوب وطوابير لا متناهية أمام نقاط التجميع مبيت الفلاحين أمام المخازن مشاهد تتكرر كل سنة بسطيف

● تتوقع المصالح الفلاحية بولاية سطيف، على لسان مدير المصالح عبد المالك عكوش على هامش إعطاء انطلاق حملة الحصاد، إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين ونصف قنطار من الحبوب بمختلف أنواعها عبر تراب الولاية، خاصة وأن السنة الماضية شهدت إنتاجا قياسي بلغ 3 ملايين و695 ألف و400 قنطار، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى في ناحية الشرق والثانية وطنيا بعد ولاية تيارت.

غير أن هذه الكميات الضخمة تصطبغ في كل مرة بمشاكل التخزين الذي يؤرق المنتجين، ويجد الفلاحون أنفسهم في طوابير طويلة لتسليم منتجاتهم للديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة، حيث توفّر سطيف على 15 نقطة تجميع يعود جلها إلى الحقبة الاستعمارية، وهو عدد غير كاف لاستقبال الكمية المنتجة، بدليل أن طاقة الاستيعاب القصوى لدى ديوان الحبوب لا تتعدى 1.6 مليون قنطار، ما جعل الديوان يلجأ إلى مخازن الخواص كحل مؤقت.

مشاهد الطوابير الكبيرة للشاحنات والجرارات المعبأة بالقمح من مختلف أنواعه تتكرر في كل سنة، ويبيت الفلاحون أمام الطوابير لأيام عديدة لتسليم المنتج، خاصة ببلديات قجال وبيضاء برج التي تشهد اكتظاظا كبيرا، وحتى آلات الوزن المستعملة تبقى قديمة ومخصصة للخضر والفواكه فقط، ما يعطل من عملية التسليم مع زيادة الأعباء والتعب للعاملين بديوان الحبوب والفلاحين على السواء.

ويبقى السؤال الأكبر الذي يطرحه الفلاحون حول الأسباب الحقيقية لعلق مخزن المعلمة، الذي يعتبر من أكبر المخازن بالولاية منذ ثلاث سنوات تقريبا، بحجة قدمه وإمكانية انهياره،

عبد الرزاق ضيفي

## الفلاحون حذروا من المشكل مع بداية الموسم انتعاش في إنتاج القمح مقابل نقص فادح في التخزين

قبل أن يصبح إنتاج القمح لهذا العام وفيرا كامر واقع، سبقته توقعات من بعض الولايات المنتجة له، على غرار ولاية الوادي التي أعلن مسؤولو القطاع الفلاحي بها أنهم يتوقعون زيادة بـ200 بالمائة في هذا المنتج، وسبق لهم وذكروا أن نجاح هذه الشعبية مرهون بمدى توفير الدولة لمساحات أكبر للتخزين بالجهة، خاصة وأن الولاية تغطي حوالي 385 ألف قنطار بين تعاونية الحبوب ومخازن مستأجرة من طرف أحد الخواص، أين يضطر الفلاح لنقل محصوله لولايات مجاورة.



إنتاج وفير من القمح يقابله نقص فادح في التخزين

وتحارب به في سبيل رفع اقتصادها، والجزائر حسب الأرقام التي استقوها من وزارة الفلاحة والجهات المكلفة بالاستيراد، تستهلك سنويا 15 مليون قنطار من القمح ولا تنتج سوى 6 ملايين قنطار، وتضطر لاستيراد 9 ملايين قنطار، وحتى الإنتاج الوطني انتمش في السنوات الأخيرة بسبب الأبواب التي فتحت لبعض المستثمرين بعد أن كان الإنتاج لا يتجاوز 3 ملايين قنطار. والأصداء حول الإنتاج هذه السنة، يضيف المختص ذاته، تحدث عن ارتفاع كبير في الإنتاج، إلا أن غياب التمثل بالفائض نتيجة متوقعة - حسب - لأنه في ظل غياب نظرة استثمارية وهيئة للتخطيط، فما حدث مع مواد غذائية سابقا يصل إلى القمح بشكل عادي، رغم أهميته كمنتوج فلاح.

وعندما يكون الإنتاج غير معتمد على معطيات وأرقام، والإحصائيات المقدمة كلها نسبية، فالنتيجة حتما ستكون التخبط في إيجاد الحلول، ومن ثمة تعرض الفائض للتلف.

رشيدة ديوب

● هذا الإشكال تحدثت عنه ولايات أخرى خلال الموسم الفلاحي، وأشار فيه الفلاحون إلى توقعاتهم أن يكون موسما استثنائيا وطرخوا طيلة انشغالهم، على غرار ما كرهه فلاحو ولاية قالمة مرارا حول مخاوفهم من عدم إيجاد أماكن للتخزين، والكميات الفائضة لم تعد تستوعبها المطاحن وتحتاج إلى مخازن مجهزة لوضعها تحت الطلب في الأشهر المقبلة.

وضع تأسف له الخبر في الشؤون الاقتصادية حميد علوان، وذكر في تصريحه لـ"الخبر" أن القرارات التي تتخذ في الجزائر كلها مبنية على العشوائية، لأن القمح عند الدول المتقدمة هو سلاح

## عراقيل تخزين القمح تعيد سيناريو الطماطم والبرتقال إلى الواجهة منظمة حماية المستهلك تدعو إلى الرقمنة لحل إشكال فائض الإنتاج

أماكن للتخزين للتقليص من فاتورة الاستيراد التي تبقى خيالية، فالتهاون في امتيعاب هذا الإنتاج "جريمة اقتصادية" لا يمكن السكوت عنها.

كما أشار زبيدي إلى وجود شبكة توزيع هشة للغاية، والدليل هو تكرار مثل هذه الظواهر دون إيجاد حلول لها. ففي الوقت الذي كانت ترمى كميات هائلة من البرتقال، كان هناك من يقتنيها بـ 250 دينار للكيلوغرام، وهو ما يجعل من الضروري إعادة النظر في مسار جميع المنتجات الفلاحية من المزرعة إلى غاية وصولها إلى المستهلك، مع وضع أدوات ضبط لامتناس الفائض بغرض التسويق. كما تكتسي خريطة التوزيع أهمية واسعة، يضيف زبيدي، وهي المهمة التي ينبغي أن يكون فيها التنسيق بين وزارات الفلاحة والتجارة والنقل، مع استخدام الرقمنة ووضع بطاقيّة وطنية تكشف عن التوزيع عبر كل ولاية وبالأرقام.

رشيدة دبوب

وأضاف رئيس المنظمة مصطفى زبيدي لـ "الخبر"، أن هناك سوء تخطيط واضح؛ لأن كثرة الإنتاج في دول أخرى يقابل بتحفيزات وإجراءات خاصة، لكن عندنا في كل مرة يصطدم المنتجون بعراقيل للتكفل بالفائض من إنتاجهم، وهذا حدث مرارا، ورمي آلاف الأطنان من الطماطم والبرتقال في المزابل لا يزال تذكر صورها يحز في النفس لقسوتها، في حين يبقى المستهلك يفتني هذه المواد بأسعار مرتفعة عوض أنه كان بإمكانه اقتناؤها بثمن معقول لأطول مدة لو تم امتصاص هذا الفائض.

إلا أن تحول هذه الأزمة إلى منتج اقتصادي مهم مثل القمح، فهذا تدمير للاقتصاد الوطني وللفلاحين على حد سواء، فالفائض من هذا الإنتاج يفترض أن يوجه أليا إلى التصدير. وإن لم يكن كذلك، فعلى الأقل تأمين

طالبات المنظمة الوطنية لحماية المستهلك بالإسراع في توظيف الرقمنة في كل المجالات، بما في ذلك مشاكل تخزين الفائض من الإنتاج، نزامنا مع المشاكل التي يواجهها المنتجون في كل مرة من الطماطم والبرتقال، وصولا إلى القمح، وهو ما يدفع ثمنه في كل مرة المستهلك باقتنائه لهذه المواد بأسعار مرتفعة.



## أنجزه شباب جمعية «ضفاف» للتنمية البيئية مشروع مبتكر لإنجاز بحيرة إيكولوجية للصيد الترفيهي بالأغواط

للصيد الترفيهي من أهداف هذه الجمعية كذلك التي أسست سنة 2018 و تحمسي 380 متخرط -ضيف حاج عيسى- رعد و إحصاء و تصوير المجمعات المائية و السدود باستعمال الوسائل الحديثة و لتنظيم الصيد الترفيهي للأسماك و تيسير ممارستها هذه الهواية و زرع ثقافة الصيد الترفيهي أو الرحيم للأسماك وإبراز إيجابياته و أهدافه و ممارسة هواية الصيد الترفيهي باستعمال الأنيوب العائم و تنظيم ندوات و لقاءات بهدف التوعية بسبل الإسهام في المحافظة على البيئة و الثروة السمكية.

كما تهدف الجمعية إلى زرع ثقافة بيئية من شأنها حماية المخزون السمكي و تمكن ممارسي هواية الصيد الترفيهي من ممارسة هوايتهم بشكل مناسب و منظم و تفعيل هذا النشاط الذي يجمع بين الرياضي و الترفيهي و البيئي و السياحي و خلق نظام إيكولوجي يوازن بين الحياة البرية و المائية و توفير أماكن مناسبة لتحضير فرق رياضة الصيد الترفيهي و خلق مكان خصص للتجارب العلمية.

الصيد و الرياضة الترفيهية و التجول بحيطه مع القيام بتنظيم عمليات الإستزراع بعشلاف أنواع صغار السمك بشكل منظم و دوري بغرض خلق فضارات مائية غنية بالثروات الحيوانية و النباتية التي تزهر الظروف المناسبة لنمو الأسماك و النباتات.

كما يتضمن هذا المشروع استزراع حوضه خاصة بالأسماك الكبيرة نظرا لأثرها الكبير و الإيجابي على قاع البحيرة في عملية التحريك (تحريك الأتربة) و حماية هذه الثروات من خلال ممارسة «الصيد الرحيم» للأسماك باستعمال وسائل غير ملوثة للطبيعة من أجل الحفاظ على صحة الأسماك أثناء اصطليانها و حين إرجاعها إلي وسطها الطبيعي و زرع ثقافة الحفاظ على الأحياء و الصفات الجينية لأسماك.

يندرج هذا المشروع المبتكر - بوضع رئيسي الجسميية- ضمن أهدافها (الجمعية) الأساسية للمساهمة في حماية المسطوح و المجمعات المائية من التلوث البيئي و في إنشاء و إعادة تأهيل المجمعات المائية للمحافظة على طبيعتها و التنسيق مع الهيئات المختصة لإنشاء مجمعات مائية طبيعية و إستراتيجية

استقطب المشروع المبتكر لإنجاز و تحويل المجمع المائي، الأمامية مبلدية تاجرونية في الأغواط إلى بحيرة إيكولوجية للصيد الترفيهي فضول عدد كبير من زوار المسالون الوطني للبيئة و النوادي الخضراء بيوبرداس الذي أسدل عنه الستار الخميس الماضي.

انجز هذا المشروع الترفيهي البيئي الذي عرض في الطعة التاسعة لهذه الفعالية التي عرفت مشاركة نحو 200 شاب من 25 ولاية ، بسواعد شباب ينشطون ضمن جمعية «ضفاف للصيد الترفيهي بالمقضية و التنمية البيئية، لولاية الأغواط حسينا ذكرو رئيس هذه الجمعية، حاج عيسى صفيان الذي صرح بأنه تم عرض المشروع على السلطات الولائية التي استجبت الفكرة، برتقب أن تدرج السلطات الولائية هذا المشروع الذي أنجز منذ ستة سنوات ضمن المجمع المائي ببلدية تاجرونية لحماية الثروة السمكية و تحويله إلى بحيرة إيكولوجية من خلال توفير فضانات ملائمة للترفيه و الرياضة و السياحة على مستوى.

من أهم ما يتضمنه هذا المشروع الشبابي- بوضع رئيس الجمعية- تهيئة هذا المجمع المائي و توفير على مستوى كل وسائل الراحة و ممارسة

### 200 شاب

### يعرضون تجاربهم بالصالون الوطني للنوادي الخضراء

## CÉRÉALES LES STRUCTURES DE STOCKAGE, INSUFFISANTES

Le ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Chérif Omari a affirmé, dimanche à Alger, que toutes les mesures nécessaires avaient été prises et des instructions adressées aux responsables des Chambres d'agriculture au niveau national en

vue de rattraper les insuffisances en termes de structures de stockage des céréales enregistrées dans certaines régions du pays.

S'exprimant en marge des travaux de l'Assemblée générale ordinaire de la Chambre nationale d'agriculture (CNA), en présence de représentants et présidents des 48 chambres, M. Omari a précisé que des instructions nécessaires avaient été données, en coopération avec l'Office national interprofessionnel des céréales (ONIC) et des coopératives agricoles, en vue de renforcer les structures de stockage de cette récolte agricole vitale, indiquant que le secteur envisageait de réduire les importations et d'exploiter les compétences nationales afin d'augmenter la production.

Une rencontre sur la filière des céréales sera également tenue en septembre prochain pour élaborer une feuille de route, avec l'association des professionnels et intervenants dans cette filière, et ce en vue de la promouvoir et d'œuvrer à la renforcer davantage et améliorer son rendement, a-t-il poursuivi.

Le ministre a souligné en outre la nécessité de se mettre au diapason de la dynamique enregistrée dans le domaine agricole, en recourant aux techniques modernes disponibles à l'instar de la technique d'irrigation au goutte à goutte afin d'économiser l'eau, d'un part, et de garantir, d'autre part, l'abondance de la production.

M. Omari a évoqué, par ailleurs, les mesures devant être respectées en vue de réaliser



la sécurité alimentaire nationale, mettant l'accent sur la nécessité de changer le mécanisme de travail afin de l'adapter aux progrès enregistrés dans le domaine et d'améliorer l'efficacité des différentes filières agricoles sans négliger les mesures efficaces qui sont à même de

réguler et d'organiser le marché.

Le ministre a mis en avant, dans le même cadre, la nécessité de relancer le système des coopératives, en encourageant les initiatives de leur mise en place, d'autant qu'elles contribuent au renforcement de cette filiale garantissant ainsi l'amélioration du produit en termes de quantité et de qualité.

Le Gouvernement avait décidé, récemment, de créer un Comité de veille, de régulation, de contrôle et d'évaluation de la céréaliculture, chargé de concevoir une approche claire, à court et moyen termes, en matière de rationalisation de la gestion et de l'importation des céréales.

Il incombe également à ce Comité d'effectuer un audit global sur le respect des obligations juridiques par l'ensemble des opérateurs activant légalement dans le domaine.

Par ailleurs, le ministre a affirmé que la révision des statuts de la CNA permettrait de relancer ses mécanismes pour assurer le rôle qui lui est confié notamment au niveau local, et renforcer son rendement pour atteindre les objectifs escomptés. Plus explicite, M. Omari a indiqué que cette révision devrait permettre à la Chambre de renforcer son rendement du point de vue encadrement, formation, supervision ou suivi de l'ensemble des activités du développement rural et agricole, et d'œuvrer à la promotion du produit national et l'amélioration de la compétitivité.

## Exportation de 38 tonnes d'oignons

SELON un communiqué de la direction régionale des douanes de la wilaya de Tlemcen, 38 tonnes ont été exportées en cette fin du mois de juin vers la Mauritanie. La marchandise a été acheminée par voie terrestre depuis la wilaya de Sidi Bel Abbès jusqu'au poste fronta-

lier Motapha Ben-Boulaid de Tindouf puis vers la Mauritanie. La qualité exportée est l'oignon blanc et cette opération sera suivie par d'autres opérations de ce genre et porteront sur des produits agricoles et autres. Depuis son ouverture, ce poste frontalier avec la Mauritanie

connaît un regain d'activité, selon les responsables des douanes, et a ouvert de nouveaux horizons pour les productions locaux et régionaux ainsi que tous les opérateurs économiques nationaux.

B. S.

DES TERRAINS AGRICOLES SPOLIÉS À LAGHOUAT

**Des agriculteurs interpellent le ministre de la Justice**

**D**es responsables ne cessent de spolier illégalement des terrains agricoles. Ni la loi ni les cris des agriculteurs dépossédés ne peuvent mettre fin à leurs actes diaboliques. Des agriculteurs activant dans la zone de Khnigua (la route d'El Khneg), au chef-lieu de Laghouat, demandent aux autorités concernées de mener une enquête sur la

dépossession de leurs terrains agricoles par des responsables censés protéger leurs droits, mais qui, malheureusement, ont fait le cas est contraire, ils sont arrivés à falsifier des documents administratifs, dont des actes de propriété et des plans, pour accaparer illégalement leurs terrains. *« Ces individus avaient profité de la conjoncture précédente de l'Etat, agissant en toute impunité et ont spolié nos terrains agricoles en usant de faux et usage de faux »,* dénonce Bouziane, un des agriculteurs plaignants. Selon le dossier disponible entre nos mains, ces responsables, de connivence avec d'autres travaillant à la mairie et l'Agence foncière de Laghouat, ont bénéficié des avantages pour mettre ces terrains agricoles en conflit foncier. Ce qui leur a permis, dans la foulée, de se tourner vers la justice et de mettre ensuite les pouvoirs publics devant le fait accompli pour exiger une régularisation administrative *« L'un de ces individus a profité du poste de son frère de vice-président d'APC de Laghouat pour mettre l'APC comme partie au conflit, du fait qu'il a transféré notre terrain agricole à un bien public réservé pour un marché hebdomadaire »,* peut-on lire dans une requête envoyée au wali de Laghouat. Selon les mêmes sources, cette pos-

session illégale a également touché des parcelles domaniales situées dans la même zone (Khniga, la route d'El Khneg). Ce qui a poussé les services des Domaines de Laghouat à porter plainte contre ces responsables au niveau du tribunal de Laghouat. Ce dernier a prononcé, en 2015, un jugement obligeant les concernés à quitter ledit lieu, mais il n'a pas encore été exécuté ! *« ... Ces responsables ont spolié notre terrain agricole de 3,5 ha à la zone de Khniga ... bien que l'affaire ait été traitée par la justice et qu'un jugement a été prononcé, obligeant les concernés à quitter mon terrain et d'autres biens domaniaux, mais rien n'a été, jusqu'à présent, exécuté... Je suis encore privé de mes droits et ces responsables continuent à spolier mon terrain »,* lit-on dans une longue lettre envoyée au ministère de la Justice par la famille Aloui, une des propriétaires d'un terrain accaparé illégalement par ces individus. Ces agriculteurs plaignants lancent un cri de détresse au ministre de la Justice et au wali de Laghouat afin d'intervenir pour identifier les instigateurs de cette atteinte à leurs droits et aussi aux biens de l'Etat, tout en appliquant les lois de la République contre ces derniers.

**Taleb Bedreddine**